



# مُؤشرات مرتبطة بقطاع المحاميين

## تمهيد

إن قطاع المحامين كغيره من القطاعات، يحتوي على ثغرات ونقاط ضعف يمكن استغلالها من قبل محترفي غسل الأموال / تمويل الإرهاب، وإن فهم هذه الثغرات وحصر المخاطر من خلال المعنيون في هذا القطاع يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الكفاءة في مكافحة العمليات غير المشروعة والمرتبطة بغسل الأموال / تمويل الإرهاب.

ويلتزم فئة المحامين اللذين يقومون بتقديم الخدمات التالية بالإخطار عن المعاملات المشبوهة أثناء توكيلهم لأداء المعاملات، وبما لا يتعارض مع التزامهم بالسرية المهنية نظير القضايا الموكلة لهم والتي تحتم عليهم حفظ معلومات عملائهم في حال الإفصاح عن الأنشطة غير المشروعة التي قاموا بها:

- معاملات شراء وبيع العقارات.
- إدارة أموال العملاء أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى.
- إدارة الحسابات المصرافية أو حسابات التوفير أو الأوراق المالية.
- تنظيم المساهمات لإنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
- إنشاء أو تشغيل أو إدارة الكيانات التجارية أو ترتيبات شراء وبيع الكيانات التجارية.

## ❖ مؤشرات مرتبطة بالعميل :

1. العميل الذي يتتجنب الاجتماعات المباشرة، ويقدم تعليمات متقطعة والتي تدل على المراوغة بحيث يصعب الوصول له.
2. يتعدد العميل بتقديم جميع المعلومات، أو أن المعلومات المقدمة غير كافية أو غير صحيحة.
3. يقدم العميل مستندات وفواتير وقرصنة مزورة.
4. يشغل العميل أو شغل في السابق وظيفة عامة ويعتبر ضمن قوائم المعرضين سياسياً، أو أن لديه روابط مهنية أو عائلية مع شخص شغل وظيفة مماثلة.
5. يرتبط العميل بشخص ذو اسم مدرج ضمن قوائم الإرهاب أو بأنشطة ذات صلة بتمويل الإرهاب.
6. لدى العميل إدانات مسبقة متعلقة بالملكية، أو أنه يخضع في الوقت الحالي للتحقيق في جريمة ملوكية، أو لديه روابط وصلات ب مجرمين
7. العميل شديد التكتم أو يراوغ بشأن الافصاح عن المستفيد الفعلي، مصدر الأموال، أو الغرض من المعاملة.
8. يُبدي العميل فضولاً غير عادي نحو الإجراءات الروتينية المتبعة لإعداد ملفه الشخصي الذي يشمل تحديد هوية العميل، مستنداته الثبوتية أو غيرها من البيانات المطلوبة.
9. العميل الذي ليس لديه عنوان أو لديه عدة عناوين دون وجود تفسير واضح.
10. العميل الذي يبدو أنه يتصرف بناء على تعليمات شخص آخر دون كشف الهوية.
11. التطور غير العادي للعميل الذي لديه أموال غير متناسبة مع أحواله الشخصية أو نشاطاته مثل: (العمر، المهنة، الدخل)، أي أنه يعيش بما يفوق قدراته المالية.
12. اختيار العميل لمكتب محاماة ذو تخصص لا يتناسب مع نشاط الكيان التجاري.
13. العميل الذي يقوم بتغيير تعليمات التسوية أو التنفيذ الخاصة بالعقد دون وجود سبب اقتصادي واضح.
14. يسعى العميل بالحصول على الاستشارات المتعلقة بالضريبة مع وجود مؤشرات للتهرب الضريبي.
15. يستخدم العميل شخص طبيعي يعمل بصفته مديرًا أو ممثلاً للكيان التجاري، بحيث لا يبدو ممثلاً ملائماً.
16. يوضح تاريخ العميل وجود نمط متكرر بإنشاء كيانات تجارية غالباً ما تكون أسواق البيع بالتجزئة، أسواق النقد المكثف.
17. صعوبة تحديد المالك، المستفيد الفعلي، أملاك أو طبيعة معاملات الكيان التجاري، مثل:
  - هيكل الملكية والإدارة للكيان التجاري معقد دون وجود تفسير واضح.
  - شركة مساهمة يتم فيها تقسيم إدارة أصولها من خلال الأسهم المملوكة وتم السيطرة عليها من مختلف الدول دون وجود سبب اقتصادي واضح.
  - تعيين أفراد الأسرة أو الأقارب الشركاء كمساهمين أو مديرين مرشحين، بحيث يتلقون التعليمات من المالك المستفيد (المستفيد الفعلي).
18. قاعدة عملاء الكيان التجاري تشمل التالي:
  - القطاعات التي تتوفر فيها فرص أكبر لغسل الأموال / تمويل الإرهاب، مثل: (أسواق البيع بالتجزئة، أسواق النقد المكثف).

- المعرضين سياسياً والمرتبطين ارتباطاً وثيقاً بهم.
19. الكيان التجاري الذي يعتبر كثيف النقد والذي يخضع لمتطلبات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، مثل:
- شركات خدمات تحويل الأموال أو القيمة، مثل: ( محلات صرف العملات، مكاتب الصرافة، الوكاء وتجار الأوراق النقدية أو غيرها من الشركات التي تقدم خدمات نقل الأموال).
  - تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
20. يعتمد الكيان التجاري بشكل كبير على التقنيات الجديدة مثل: (منصة تداول عبر الانترنت) والتي تزيد من خطر تعرضه للاستغلال من قبل المجرمين وخاصة التي لا تخضع لأنظمة مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب.
21. عدم إمكانية العثور على الكيان التجاري بشبكة الانترنت أو أنه يستخدم عنوان بريد إلكتروني عام مثل: (Hotmail, Gmail, Yahoo، الخ).

## ❖ مؤشرات مرتبطة بالمعاملة:

1. حجم المعاملات التي يقوم بها العميل كبير مقارنة بملفه التعريفي.
2. النشاط المفاجئ من عميل غير نشط دون أي تفسير واضح.
3. يقوم العميل بمعاملات نقل العقارات أو الأصول عالية القيمة، مثل: (المجوهرات، الأحجار والسلع الثمينة أو التحف الفنية) بحيث لا يكون شائعاً أو متناسباً مع العميل أو معاملاته العادلة.
4. يقوم العميل بمعاملات المتعلقة بالتركات والميراث والتي يكون فيها المتوفى مدان بجرائم سابقة وتكون الأموال المملوكة هي عوائد غير مشروعة من الجرائم المرتكبة.
5. معاملات تسوية الأحكام الغيابية أو الحلول البديلة للنزاعات التي تتم بطريقة غير اعتيادية أو بسهولة كبيرة، والتي قد تشير إلى وجود عوائد مالية متحصلة من جرائم يتم إدخالها عن طريق أحد الأطراف المتنازعة إلى (إدارة التنفيذ)، ويتم حل النزاع بسهولة كبيرة عن طريق (مكمين) تربطهم علاقة بالأطراف المتنازعة، ومن ثم استلام الأموال بطريقة مشروعة.
6. يقوم العميل بمنح توكيل / تفويض للمحامي في ظروف غير عادلة ولأسباب غير واضحة أو غير منطقية.
7. يقوم العميل بمعاملات مرتبطة بأشخاص مرتبطين ذو صلة وثيقة، ويقدم فيها العميل ومستشاريه الماليين تفسيرات غير مترابطة وبالتالي يوضح أنهم غير راغبين في تقديم التفسير المناسب والمنطقي للاستفسارات القانونية أو التجارية أو الاقتصادية أو غيرها.
8. هناك ظهور متكرر للأطراف ذاتهم في المعاملات خلال فترة قصيرة من الزمن، مثل: معاملات شراء عدة عقارات في مناطق مختلفة من قبل نفس الأطراف خلال فترة زمنية قصيرة.
9. سن (عمر) الأطراف الذين ينفذون المعاملة ليس اعتيادياً بالنسبة إلى المعاملة، لا سيما إذا كانوا دون السن القانونية، أو أنهم فاقدون الأهلية، وما من تفسير منطقي لمشاركتهم.
10. يقوم العميل (الطرف الأول) بإيداع مبالغ مالية \* لحساب أمانات الممارس القانوني (أمانة) بغض تمويل معاملات يفترض تنفيذها من قبل (الطرف الثاني) ولا يتم إنجازها فعليا.
11. يتبيّن من خطاب العميل أثناء الاستشارة القانونية وجود تعليمات من مهني قانوني آخر، بحيث تكون طريقة طلب المعاملات منظمة ومحبوبة وتدل على وجود تدخل قانوني من قبل طرف آخر.
12. يقوم العميل بشراء الأصول نقداً ومن ثم استخدامها فوراً كضمان لقرض ما.
13. يقوم العميل بالحصول على قروض عقارية ماراً وتكراراً وسدادها قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه دون وجود تفسير منطقي.
14. تشمل المعاملات على مبالغ لا تناسب مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشخص الطبيعي أو الكيان التجاري.
15. وجود معاملات مالية ضخمة، من قبل كيان تجاري حديث النشأة، دون وجود مبرر اقتصادي واضح.
16. المنظمات الخيرية العمومية التي تشارك في معاملات تخالف نشاطها المعلن عنه.

\* حساب أمانات الممارس القانوني: يقصد به الحساب الوسيط بين أطراف المعاملة التي يقوم بها الممارس القانوني عن طريق تحصيل مبالغ مالية من قبل (الطرف الأول) وحفظها كأمانة في حساب الأمانات لغرض تسليمها إلى (الطرف الثاني) وذلك بهدف إتمام المعاملة بشكل قانوني، وحتى انتهاء الغرض من تحصيلها.

17. معاملات الاستحواذ على الشركات قيد التصفية دون وجود سبب اقتصادي واضح.  
18. تزايد رأس المال والمساهمات الأخرى بشكل متزايد لنفس الكيان التجاري خلال فترة زمنية قصيرة دون وجود سبب اقتصادي واضح مقارنة بالكيانات المماثلة.

19. وجود شروط وبنود غير عادلة في ترتيبات الائتمان ولا تعكس الموقف التجاري بين الطرفين مثل:

- فترات استهلاك غير اعتيادية قصيرة/ طويلة.
- أسعار الفائدة أعلى/ أقل من أسعار السوق.
- الإلغاءات المتكررة وغير المبررة للرهانات العقارية أو غيرها من الضمانات قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.

20. ارتفاع أو انخفاض سعر الأوراق المالية للكيان التجاري بشكل مفرط بما لا يتناسب مع حجم عائداته، نشاطه التجاري، خاصة عند المعرفة عن الخسائر أو توزيعات الأرباح أو المبلغ المصرح عنه في عمليات أخرى.

21. يقوم الكيان التجاري بمعاملات احتيالية تشمل عادة الطرق الاحتيالية التالية أثناء عمليات الاستيراد أو التصدير للبضائع أو الخدمات:

- \*فواتير السلع / الخدمات أعلى أو أقل.
- \*فواتير متعددة لنفس السلع / الخدمات.
- \*شحنات أعلى أو أقل.
- \*الوصف الخاطئ للسلع / الخدمات.

#### \* فواتير السلع / الخدمات أعلى أو أقل Over or Under Invoicing

- يقوم المصدر في الدولة (أ) بإصدار فواتير للسلع أو الخدمات أقل من (سعر السوق العادل)، ويتم تحويل هذه الفواتير للمستورد في الدولة (ب) (غاسل الأموال)، فيقوم بدوره ببيع السلع أو الخدمات في السوق المفتوحة واسترجاع قيمتها العادلة الفعلية، كطريقة لغسل الأموال غير المشروعة.
- يقوم المصدر في الدولة (أ) بإصدار فواتير للسلع أو الخدمات أعلى من (سعر السوق العادل)، ويتم تحويل هذه الفواتير للمستورد (غاسل الأموال) في الدولة (ب) بحيث يقوم بدوره بسداد قيمة أعلى عن طريق الأموال غير المشروعة، ومن ثم بيع السلع أو الخدمات وتحصيل أموال مشروعة.

#### \* فواتير متعددة لنفس السلع / الخدمات Multiple Invoicing

- يقوم المصدر في الدولة (أ) بإصدار فواتير متعددة لنفس السلع أو الخدمات، بحيث يقوم المستورد (غاسل الأموال) في الدولة (ب) باستخدام مؤسسات مالية مختلفة لسداد نفس الفواتير للبضائع أو الخدمات.

#### \* شحنات أعلى أو أقل Over or Under shipments

- يتم التلاعب بكمية الشحنات عن طريق تواطئ المصدر والمستورد من خلال التلاعب بالمستندات الجمركية، وقد تكون الشحنات وهمية بحيث تستخدم فقط كواجهة لعملية غسل الأموال غير المشروعة.

#### \* الوصف الخاطئ للسلع / الخدمات Falsely Described goods / Services

- يتم التلاعب بجودة ونوع (السلع أو الخدمات) عن طريق التواطؤ بين المصدر والمستورد، مثل: شحن بضائع ذو جودة بسيطة ولكن يتم تحريف المستندات الثبوتية بأوصاف وجودة عالية، بحيث يمكن أن تكون وسيلة لغسل الأموال غير المشروعة.

## ❖ مؤشرات مرتبطة بالمنتج والخدمة والقنوات المستخدمة:

1. يطلب العميل إتمام معاملات أو خدمات تجارية في ظروف غير عادلة أو بوقت زمني قصير، دون وجود سبب اقتصادي واضح.
2. يستخدم العميل حسابات مصرفية متعددة أو حسابات أجنبية دون وجود سبب اقتصادي واضح لذلك.
3. يقوم العميل بدفع مستويات عالية من الرسوم مقابل خدمات لا تتضمن عادة مثل هذا المستوى من الرسوم.
4. يقوم العميل بالدفع للخدمات القانونية المقدمة نقداً وتجنب إتمامها من خلال المؤسسات المالية، أو أنه يقوم باستخدام وسائل الدفع غير العادلة مثل: (المعادن الثمينة، أو الأحجار الكريمة أو غيرها).
5. يقوم العميل بتغيير وسائل الدفع دون مبرر بحيث تكون التغييرات في اللحظات الأخيرة، مما قد يشير إلى وجود طرف ثالث مستفيد من المعاملة.
6. يقوم العميل بطلب تغيير وسائل الدفع المتفق عليها سابقاً، واقتراح أدوات دفع لا تناسب مع الإجراء المتبعة للمعاملة المطلوب إنجازها، وذلك دون وجود سبب واضح.
7. يقوم العميل بتحديد فترة سداد قصيرة جداً على غير العادة دون وجود تفسير منطقي لذلك.
8. يتم الدفع للمعاملات بمبالغ نقديّة من قبل أطراف ثالثة غير معروفة.
9. يقوم العميل، أو أطراف ثالثة بتقديم مبلغ نقدي ضخم كضمان لدى المهني القانوني بدلاً من استخدام تلك الأموال مباشرةً، وذلك دون سبب اقتصادي واضح.

## ❖ مؤشرات مرتبطة بالموقع الجغرافي:

1. يكون مصدر الأموال أو وجهتها إلى دولة أجنبية لا تربطها صلة واضحة بالعميل.
2. الضمان المخصص للمعاملة موجود في دولة عالية المخاطر.
3. يكون أطراف المعاملة هم مواطنو دولة عالية المخاطر.
4. الكيان التجاري يدير جزء كبير من أعماله، أو لديه أفرع تابعة في دول عالية المخاطر.
5. نقل مقر الكيان التجاري إلى دولة أخرى، مما يثير خطر اشتباه خلق شركة وهمية بغرض حجب المستفيد أو المالك الفعلي.
6. الزيادة في رأس مال الكيان التجاري قادمة من دولة أجنبية لا تربطها صلة واضحة بالكيان التجاري، أو أنها عالية المخاطر.